



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

المرصد شؤون دولية

2018/01/29 م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

- 3 خطاب بينس في معادلة التدين الصهيوني-الأنجليكاني للصراع الفلسطيني الإسرائيلي
- 3 تقدير موقف
- الخارجية الإيرانية: تصريحات العاهل الأردني تصب في مصلحة مضري السوء والمحتلين والمعتدين
- 10
- 11 ماذا يعني الدفاع عن الوساطة الأمريكية؟
- روسيا تُهدد بالانتقام عسكرياً من المعارضة السورية لمقاطعتها مؤتمر الحوار في سوتشي.. وأردوغان
- يُعتبر أمريكا العدو الأكبر لتركيا التي تُريد تقسيم بلاده وتدميرها مثل العراق وسورية.. هل هي "صحة"
- متأخرة؟ إليكم قراءة جديدة للتطورات الخطيرة للمشهد السوري
- 13
- 16 ترامب وبوتين ومستقبل النظام الليبرالي الدولي
- 21 القوة الناعمة للصين



خطاب بينس في معادلة التدين الصهيوني-الأنجليكاني للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تقدير موقف

(أصدرت لجنة السياسات في مركز مسارات هذه الورقة من إعداد الباحث رازي نابلسي).

مسارات 2018\1\28

مقدمة

منح خطاب نائب الرئيس الأميركي، مايك بينس، الاثنين الماضي، في الكنيست الإسرائيلي، للتيار اليميني الخلاصي الديني داخل إسرائيل، دفعة دعم جديدة، تُضاف إلى النشوة التي حصل عليها التيار بعد انتخاب دونالد ترامب أولاً، وإعلانه عن القدس عاصمة لإسرائيل ثانياً. وفي هذا السياق، منح الخطاب اليميني الخلاصي الديني دفعة جديدة في صراعه على الجبهتين: الداخلية حيث يُصارع على برنامجه السياسي والديني أمام تيارات أخرى في السياسة الإسرائيلية، كحزب "يوجد مستقبل" الذي يتزعمه يئير لابيد ويسعى إلى تحالف واسع مقابل تحالف اليمين، وحزب "العمل" الذي يدّعي أن خطابه سيؤدّي إلى عزلة دولية ودولة ثنائية القومية؛ والخارجية، أي الرأي العام الدولي والفلسطينيون.

وعلى الرغم من أن الإسرائيليين ليسوا العامل الوحيد في هذه الساحة المعقدة سياسياً، إلا أن إسقاطات الخطاب على ممارستهم السياسية هو المهم، وذلك يعود إلى سببين: ضعف الحالة الفلسطينية أمام قدرة إسرائيل على فرض الحقائق وتحويلها إلى أمر واقع؛ ومكانة أميركا في العالم، إذ تمنح الضوء الأخضر لطموح المشروع الاستعماري.

ومن هذا المبدأ، ستحاول هذه الورقة بعد إجراء قراءة سريعة في الخطاب، أن ترصد احتمالات إسقاطات الخطاب على الأرض، كتعبير عن السياسة السائدة اليوم في قمة الهرم في الإدارة الأميركية، لا سيما من حيث تأثيره تجاه الداخل السياسي الإسرائيلي وبالتالي الخارج باتجاه الفلسطيني. منطلقاً من حقيقة أن كلاهما مترابطان الواحد بالآخر بشكل مباشر: السياسة الإسرائيلية هي سياسة تنشط تحت سقف مشروع بعلاقة متكاملة، فيغذّي الواحد الآخر باتجاه الخارج الضحية: الفلسطيني. وبالتالي، تقرأ الورقة إسقاطات الخطاب على السياسة الإسرائيلية بهدف رصد إسقاطات السيناريوهات على الفلسطيني بوصفه ضحية المشروع الاستعماري.



الخطاب الديني: بين التحالف السياسي والتكامل الخلاصي

التحالف الإستراتيجي الأميركي- الصهيوني ليس جديدًا، وكُتب عنه كثيرًا. أمّا التحالف الخلاصي الصهيوني- الأنجليكاني فهذا أمر مختلف كليًا، خاصة بما يخص الصراع الفلسطيني- الصهيوني. هذا تحالف آخر له علاقة بالتغيّرات الداخليّة في كلا البلدين التي تلتقي فيما بينها، فنتكامل في علاقة الرواية الدينيّة بالسياسة- علاقة تغدو فيها الإجابة عن الأسئلة السياسيّة من خلال الدين: الأنجليكانيون يشكّلون القاعدة الأساسيّة لترامب ونائبه بينس أحد أقوى الأطراف في التيار الأنجليكاني الأميركي. ومن المهم الإشارة إلى أن 80% من المسيحيين البيض والأنجليين صوتوا لصالح ترامب في الانتخابات الأخيرة، مقابل 16% فقط منهم صوتوا لهيلاري كلينتون.

أمّا إسرائيليًا، فيشكّل "البيت اليهودي" مكونًا أساسًا في الحكومة، وتشكّل الصهيونيّة المتديّنة ذات الطرح المسيانيّ الخلاصيّ القاعدة الصلبة لحكومة اليمين في إسرائيل. وهنا، يتحوّل الدين والرواية الدينيّة إلى أساس السياسة ومرشدها وليس العكس كما اتّبعت سابقًا في الحالة الصهيونيّة، حيث تمّ تسخير الدين على يد "حزب العمل" خاصة، والحركة الصهيونيّة عمومًا، ليشكّل دافعًا للبرنامج الاستعماريّ السياسيّ. هنا، نحن أمام بداية حقبة مختلفة كليًا في العلاقة ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل في ظل إدارة أميركية تتحو أكثر نحو مزيد من "التديين الأنجليكانيّ" للصراعات، وبخاصة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتُخصّص لطح مقاربات حله طاقمًا ينتمي إلى الصهيونيّة المتديّنة.

إنها حقبة يصبح فيها الدين والرواية التوراتيّة الحجر الأساس ومصدر "الشرعيّة" لإجابات كانت في وقت سابق تتم من خلال أطر ومرجعيّات سياسيّة. ولعل أكثر ما يؤكّد هذا التوجّه في العلاقة هو ما قاله بعض من أعضاء الوفد الأميركي لرعاية عمليّة السلام، بحسب مصادر مطلّعة، إذ اعتبروا ما يقومون به "حرام" دينيًّا من حيث التفاوض السياسيّ على أرض إسرائيل.

في هذا السياق، يمكن قراءة خطاب بينس الذي شكّل، عمليًّا، تعبيرًا عن توجهاته السياسيّة/العقائدية التي تميل إلى "تديين" الصراعات، و"تسييس الدين"، كما تمثّل فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذروة في هذا التوجّه الذي لم يتضح بعد إن كان مرحلة على العلاقة أم سيستمر في كونه أساس العلاقة مستقبلاً. فاستبدل بينس المصالح الإستراتيجيّة للولايات المتحدة خلال خطابه، بالرواية الدينيّة قائلاً إن "أحدهم كان هنا، قبل 4000 عام، دون تاج، لم يكن حاكمًا ولا قائدًا لجيوش، ولكنه أخذ وعدًا، وها هم



أبناؤه يحققون هذا الوعد". وأضاف في موقع آخر "رأينا في تاريخ الشعب اليهودي، دائماً، تاريخ أميركا. قصة الهروب من الملاحقة حتى الحرية، قصة تدل على قوة الإيمان وحتمية الأمل. الشعب اليهودي تمسك بالوعد للعودة إلى أرض إسرائيل، وبقي متمسك بها حتى في أطول الليالي مظلمة".

هذا ليس خطاباً سياسياً مجرداً أو دينياً بحثاً، وهو يعكس ويشعرن العلاقة بين الديني والسياسي من خلال الربط بين اليهودية والوعد الإلهي لليهود كقومية أو أمة بالعودة إلى وطنهم. وكما قال أحد المحللين السياسيين الإسرائيليين، رون بن يشاي، في الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أنه في كل جملة قالها بينس تبيّن حجم الدعم والالتزام الأميركي لدولة اليهود. مضيفاً أنه "استعمل دولة اليهود لحقيقة أن خطاب بينس كان أيديولوجياً- دينياً- عاطفياً أكثر من كونه موقفاً سياسياً". وفي هذا السياق، يلتقي خطاب بينس بشكل شبه متطابق مع خطاب "البيت اليهودي" والتيار اليميني الجديد داخل "حزب الليكود"، وبصورة أكثر يلتقي مع مميزات "إسرائيل الثالثة- الدولة المسيانية الدينية".

السيناريوهات المحتملة

تستعرض الورقة ثلاثة سيناريوهات من الممكن أن يؤثر فيها خطاب بينس في السياسة الإسرائيلية الداخلية وتجاه الفلسطينيين:

السيناريو الأول: اندفاع صهيوني وتمير الخطة الأميركية

تعيش السياسة الإسرائيلية في هذه الأيام أجواء مرحلة ما قبل الانتخابات. وفي هذه المرحلة تحديداً، يشتد الاستقطاب الداخلي بين اليمين الديني والقومي الذي يقوده بينيامين نتياهو، واليمين الليبرالي القديم الذي يقوده حتى اللحظة كما يتبين من استطلاعات الرأي لايبيد. وفي هذا السياق والمرحلة، يشكّل خطاب بينس في الكنيسة مع إعلان ترامب ودعمه لإسرائيل رواية تضعف تلك التي يستعملها اليمين الليبرالي الصهيوني، وحظيت بدعم من إدارة أوباما السابقة، ولو بشكل غير مباشر، حيث يدّعي أن سلوك اليمين الديني وسياساته التوراتية المهووسة بأرض إسرائيل الكاملة ستؤدي بإسرائيل إلى عزلة دولية ودولة ثنائية القومية.

إن دعم الولايات المتحدة لهذا التيار، تحديداً، يشكّل صمّام أمان أمام العالم، وصمّام أمان لليمين الديني أمام الرأي العام الإسرائيلي، إذ يشير بحث أجراه مركز أبحاث الأمن القومي (INSS) إلى أن أكثر من 80% من الإسرائيليين يعتقدون أن إسرائيل قادرة على التعامل مع تهديد عسكري مشترك على الجبهتين



الشمالية والجنوبية، فيما يعتقد 51% فقط منهم أن إسرائيل قادرة على التعامل مع حالة تراجع الدعم الأميركي لها. وهذا إن دل، فيدل في الحقيقة على أهمية الدعم الأميركي والحصول عليه في أوساط القاعدة الانتخابية للأحزاب المركبة للخارطة السياسية الإسرائيلية.

بناء على ذلك، سنشهد داخل إسرائيل معركة انتخابية توظف فيها حمى الاستيطان والتهويد والعنصرية على أرض الواقع، ويكون أساسها الدعم الأميركي وما استطاع نتياهو وحكومة اليمين تحقيقه في هذا الميدان. وما يعزز هذا السيناريو أكثر حقيقة أنه ومنذ أكثر من ثلاثة أعوام يفاخر نتياهو علانية بجاهزية الدول العربية لبناء حلف سياسي-عسكري مع إسرائيل ضد إيران. وهو ما وصفه بينس أيضاً في خطابه على أنه "تحول إيجابي في الشرق الأوسط".

وفي هذا السياق، شكّل الخطاب بحد ذاته ماكنة إعلامية دعائية، تُضاف إلى هوس وتحريض اليمين الإسرائيلي، وهذا ما نشهده أيضاً، يبرز في الساحة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة: إيهود براك يتهم نتياهو بقيادته إسرائيل إلى عزلة دولية، والآخر يرد عليه بإنجازاته في الهند والعالم العربي. وهذا كلّه قبل ترامب وبينس. ومن المتوقع أن يتعامل نتياهو مع الترجمة السياسية لتصريحات ترامب ونائبه على أساس كونها إنجازاً شخصياً وحزبياً في حال تقديم لائحة اتهام ضده حول قضايا الفساد.

في حال حصول هذا السيناريو، وهو الأكثر ترجيحاً في حال بقاء الحالة الفلسطينية والعربية على ما هي عليه، حيث الانقسام والتفكك، فسوف يترافق مع هوس غير مسبوق وسريع على صعيد البناء الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس، والشروع في تنفيذ الخطة الأميركية على مستوى تطبيع علاقات إسرائيل مع دول عربية، وتشديد الضغط على الفلسطينيين، بالتزامن مع استهداف أكبر للفلسطينيين في الأراضي المحتلة العام 1948، إذ مع تصاعد الخطاب الديني يتراجع الخطاب المؤسسي الحقوقي والمدني- أي الهامش الديمقراطي الإسرائيلي الذي تنشط فيه الأحزاب العربية في أراضي 48.

لطالما كانت الولايات المتحدة حليفاً لإسرائيل. هذه حقيقة تدلّ عليها المساعدات والانحياز السياسي الذي تمنحه الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين. إلا أن هذا التبدل في الإدارة والتدين للصراع من شأنه أن ينقل الولايات المتحدة من طرف حليف في صراع إلى جزء لا يتجزأ من الصراع ليس إستراتيجياً فقط، وإنما أيديولوجياً أيضاً. وبالتالي، فإن الدفعة التي سينلقاها اليمين الديني في إسرائيل جراء دعم الولايات المتحدة لرؤيته لكيفية التخلص من الفلسطينيين سيكون ثمنها استيطاناً مهوساً في أرض



الميعاد"، وتشريعات تستند إلى الرواية الدينية، بالإضافة إلى تأزيم إضافي للمشروع السياسي الفلسطيني الذي يستند إلى المفاوضات كأساس لتحقيق أهدافه.

السيناريو الثاني: التراجع تحت وطأة العزلة الأميركية - الإسرائيلية

مما لا شك فيه أن خطاب بينس في الكنيست، شكّل دفعة لنشوة القوة الصهيونية المدعومة بنصوص دينية. ولكن هذا الحلف الصهيو - أنجليكاني من الممكن أن يتحوّل إلى حلف منبوذ بحد ذاته في الساحة الدولية، وهذا السيناريو وارد، وشهدناه في أوروبا، والعالم عمومًا، بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمة. ولكن لتحقيق هذا السيناريو الإيجابي نوعًا ما واستمراره - أي تثبيته، هناك حاجة إلى البناء على الحالة الموجودة دوليًا بدعم عربيّ واسع لها في المحافل الدولية. وهذا مستند إلى حقيقة أن الموقف الدوليّ الراض لقرار ترامب انطلق كموقف تضامنيّ مع القضية الفلسطينية وسياسيّ من مبدأ إيمان العالم بإيجاد حل للصراع على أساس حل الدولتين.

ولتحقيق مثل هذا السيناريو، أي تحويل الرفض اللفظيّ والإدانة الدولية إلى أداة سياسية ضاغطة على إسرائيل والولايات المتحدة، هناك حاجة إلى البناء على الإدانة، حيث تتحوّل إلى التزام سياسيّ يرفض الوصاية الأميركية على الصراع باعتبارها ليست مجرد حليف سياسيّ داعم لإسرائيل، بل استغلال خطاب بينس لتصويب الاعتقاد السائد، والبدء بصياغته على أساس أن الولايات المتحدة طرف فاعل أيديولوجي - ديني في الصراع وليس مجرد حليف سياسيّ.

أما العامل الثاني الذي يمكن أن يعزّز هذا السيناريو فهو البعد العربيّ للقضية الفلسطينية، إذ وعلى الرغم من أن التسريبات والتحليلات تشير إلى حقيقة أن الدول العربية معنيّة بحلف مع إسرائيل في حربها ضد إيران والاستقطاب المذهبيّ، إلا أن القضية الفلسطينية لا تزال عاملاً مؤثّرًا على تكوين هذا الحلف. وهنا، يمكن الضغط على الدول العربية لتبني موقف راض وجذريّ أكثر مع التوجّهات الأميركية، ما يجعل من الحلف الإسرائيليّ - الأميركيّ في مأزق يمكن استغلاله.

على الرغم من حقيقة المنابع الأيديولوجية - الدينية لخطاب بينس في الكنيست، إلا أن المصالح السياسية من شأنها أن تشكّل عاملاً ضاغطًا. ولتحقيق مثل هذا السيناريو، هناك حاجة إلى إجراء خطوات تاريخية تعيد تصويب البيت الفلسطيني الداخليّ من حيث إنهاء الانقسام بين الفصيلين الأكبر في الساحة



الفلسطينية عبر برنامج سياسي يستند إلى النضال الوطني إستراتيجية وطنية واحدة أولاً وقبل أي شيء: هناك حاجة إلى إعادة بناء البيت الوطني الفلسطيني على أساس كفاحي.

إن السير في مثل هذا المسار من شأنه أن يهدد الهدوء الذي تستند إليه الولايات المتحدة وإسرائيل في سكرة القوة ونشوتها، ويصدم كليهما بالواقع، ما يدفعه إلى إعادة التفكير في خياراته وسياساته. وفي خضم الحديث عن هذا السيناريو، لا ننسى ذكر حقيقة أن ترامب لم يعلن عن نقل السفارة إلا بعد تطمينات من الأجهزة الأمنية الصهيونية بقدرتها على احتواء ردّة الفعل.

السيناريو الثالث: احتواء ردود الفعل وتمير تدريجي للخطّة

هذا السيناريو هو الذي تسعى إليه أميركا وإسرائيل، إذ تقوم أميركا بهدف تحقيقه باستغلال الظرف العربي والاستقطاب المذهبي داخل الإقليم، وحاجة بعض الدول العربية، وتحديداً السعودية، إلى إسرائيل في صراعها مع إيران، بهدف الضغط على القيادة الفلسطينية للقبول بـ"صفقة القرن".

إن هذا السيناريو هو الذي يتم على الأرض وفي أروقة السياسة هذه الأيام، ولا تزال القيادة الفلسطينية، حتى اليوم، رافضة للضغوط الأميركية والتواطؤ العربي معها، إن كانت ضغوطات اقتصادية أو سياسية. وفي هذا السيناريو تحديداً، يتحوّل البعد العربي من كونه صمام أمان مقابل العقوبات الاقتصادية مثلاً إلى أداة ضغط إضافية على القيادة الفلسطينية للإحجام عن تصعيد الموقف، على الأقل تحت يافطة انتظار طرح الخطة الأميركية رسمياً.

لا يعني هذا السيناريو بالضرورة تمرير الخطة الأميركية بـ"الضربة القاضية" كما السيناريو الأول، أي بشكل يفضي إلى تصفية الحقوق الفلسطينية. فقد يتم الدفع به وفق مستويات متتابعة، أو خطة تدريجية، ربما تتطوي على التوصل إلى صيغة وسطية للالتفاف على الموقف الفلسطيني الرفض للرعاية الأميركية الاحتكارية، أو احتوائه، عبر مساعدة الرئيس محمود عباس على النزول عن قمة الشجرة، بالضغط عليه للقبول بإحياء اللجنة الرباعية الدولية كمظلة لرعاية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، دون تعديل في تفويض وصلاحيات اللجنة، بحيث تكلف واشنطن بالمتابعة المباشرة تحت مظلة الرعاية الشكلية والزائفة للجنة، حتى وإن جرى توسيع عضوية اللجنة بإضافة دولة أو اثنتين، كمرح آخر لمطالبته الفلسطينيين بإنشاء آلية دولية على غرار صيغة خمسة زائد واحد إبان التفاوض مع إيران.

خاتمة



يعتبر السيناريو الثاني هو المفضل، إذ لا يوجد خيار أمام الفلسطينيين سوى التصدي لمخاطر التصفية المباشرة للقضية الفلسطينية كما في السيناريو الأول، أو التصفية بالتدريج كما في السيناريو الثالث، ولكي يتحقق سيناريو إغلاق الطريق أمام الخطة الأميركية الإسرائيلية وحماية القضية الفلسطينية من مخاطر التصفية، هناك حاجة إلى تبني إستراتيجية فلسطينية واضحة تتضمن:

استمرار الرفض الفلسطيني لما يسمى "صفقة القرن"، والصمود أمام الضغوط الأميركية، وبخاصة التهديد بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

عدم السكوت على التواطؤ العربي، والتوجه إلى الرأي العام العربي لتحريضه على رفض المخططات الأميركية والتواطؤ الذي تمارسه الأنظمة مع هذه المخططات التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

البدء بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، والسعي في مصالحة وطنية شاملة على أساس النهوض بالقضية وحمايتها من خطر التصفية الذي تتضمنه المخططات الأميركية. وذلك على أساس برنامج سياسي كفاحي، يُعيد بناء المنظمات الفلسطينية كأدوات تعزز صمود الشعب وتسانده وتقوده نحو تحقيق مطالبه.

العمل على إحداث تغيير في ميزان القوى عبر توسيع وتصعيد أشكال المقاومة، ما من شأنه أن يهدد الاستقرار الذي تبني على أساسه أميركا مخططاتها، وكان السبب في تأجيل نقل السفارة وإعلان القدس عاصمة إسرائيل.



أمد/ طهران - فارس: 2018\1\28

انتقدت الخارجية الإيرانية تصريحات العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، التي اتهم فيها إيران بالتدخل في شؤون الدول الأخرى وزعزعة الاستقرار فيها، معتبرا أنها تخدم مصالح المحتلين.

وقال المتحدث باسم الوزارة، بهرام قاسمي في تصريح صحفي، اليوم الأحد: "الادعاءات حول الهلال الإيراني وتدخلات إيران في المنطقة غير صحيحة.. وتتفاى مع حقائق المنطقة ومطالب الشعوب ومعظم دول المنطقة في إرساء السلام والاستقرار المستدامين".

واعتبر قاسمي أن "هذه الادعاءات لا يمكنها إنكار وتجاهل الدور الإيجابي لإيران وجهودها الدؤوبة في مكافحة الإرهاب والمساعدة في إحلال الأمن".. "إن الإدلاء بمثل هذه التصريحات في هذه الظروف الراهنة الخطيرة والصعبة في المنطقة لا تضمن بأي شكل من الأشكال مصالح دور وشعوب المنطقة، وتصيب فقط في مصلحة مضمري السوء والمحتلين والمعتدين الذين لا يطبقون الهدوء والتنمية الاقتصادية ووحدة الأراضي والسيادة الوطنية لدول هذه المنطقة الحساسة في العالم، وما دام لا يوجد هناك عزم جاد للكشف والاهتمام والتركيز على الجذور الأساسية للأزمات والتوترات القائمة، واتخاذ سياسات تتعارض مع مصالح الشعوب، فلن تكون هناك آفاق مشرقة لتعزيز الاستقرار والأمن المستدامين في الشرق الأوسط".

وأشار المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إلى "الأفكار الحديثة والمتعددة التي طرحتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإيجاد أجواء خالية من التوتر بين دول المنطقة" مثل المبادرة لإقامة منتدى للحوار الإقليمي في الخليج، موضحا: "السياسة المبدئية والثابتة للجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت دوما تركز على المساعدة على إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، والاستفادة من كل فرصة سانحة من أجل دعوة الدول الأخرى للحوار وتوفير الأرضية المطلوبة للمساعدة على إنهاء المشكلات والأزمات الراهنة في المنطقة".

وكان العاهل الأردني قد حذر، خلال مشاركته في أعمال منتدى دافوس الاقتصادي يوم الأربعاء الماضي، من خطر دعم إيران "لمليشيات مسلحة وإقحام الدين في الخلاف السياسي"، مؤكدا وجود خطر نشوب نزاعات دينية بسبب ما وصفه بـ"الهلال الشيعي"، كما رأى أن السعودية تنتهج سياسة مبادرة في المنطقة بهدف رسم "خطوط حمراء" أمام طهران.



د. صالح النعامي السبيل 2018\1\29

تكتسب التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مؤتمر «دافوس» الاقتصادي، والتي جزم فيها بأن القدس باتت خارج المفاوضات خطيرة ومضاعفة. ونظرا لأن ما صدر عن ترامب جاء خلال لقائه بنتنياهو، فإن هذا يدل على أن هناك تنسيقا أمريكيا يهدف للتمهيد لتطبيق صفقة القرن. فقد إفصح ترامب عن موقفه هذا بتهديد صريح بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية في حال ظلت ترفض التفاوض مع إسرائيل على أساس صفقة القرن.

لكن ما هو أخطر من ذلك يتمثل في حقيقة أن الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية الهادفة لتوفير الظروف أمام تطبيق صفقة القرن تتمثل في محاولة فرض حقائق على الأرض. فحسب قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، فإن ترامب بعد أن أخرج قضية القدس من دائرة التفاوض سيعلم قريبا عن إخراج الحديث عن حق العودة للاجئين من دائرة التداول في أية تسوية مستقبلية للصراع.

ومن الواضح أن هذه المواقف تشي بحجم الخداع الذي مارسه نائب الرئيس الأمريكي مايكل بنيس خلال زيارته للمنطقة، عندما ادعى أن الولايات المتحدة تدعم حل الدولتين. فمن الواضح من تصريحات ترامب من أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل تتعاونان بشكل منهجي من أجل تصفية أية فرصة لجعل هذا الحل ممكنا.

فبعد أن وصل بنس إلى إسرائيل، أرسل المزيد من الرسائل التي تؤكد عزم إدارته على محاولة فرض «صفقة القرن» الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية وضمها حل الدولتين.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار المكاسب الهائلة التي تجنيها إسرائيل من صفقة القرن، والتي تم الكشف عنها في وثيقة قدمها أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات للرئيس محمود عباس وتم تسريبها لقناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة أواخر الأسبوع الماضي، فإن هذا يدل على خطورة الوقوف موقف المتفرج حيال السياسات والسلوك الأمريكي.

فحسب ما نشرته صحيفة «هارتس»، فإن الولايات المتحدة ستبلغ إسرائيل موافقة واشنطن على أي قرار يمكن أن تتخذه حكومة نتنياهو بشأن ضم أية مساحة من الضفة الغربية لإسرائيل. وقد تكون الخطوة



الأولى التي ستقدم عليها إسرائيل استنادا إلى «صفقة القرن» ستمثل في ضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية لإسرائيل.

وقد ضاعفت الحركات التي تشكل الائتلاف اليميني الحاكم في تل أبيب من حراكها الهادف لسن تشريعات تقنن ضم ليس فقط التجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، بل منطقة «ج»، التي تمثل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية.

في الوقت ذاته، فإن القرارات المتسارعة التي تتخذها حكومة نتياهو بشأن تعزيز الاستيطان اليهودي تحديدا في منطقة «غور الأردن» تعني أن إسرائيل عازمة على إخراج هذه المنطقة، التي تشكل 25-28% من مساحة الضفة الغربية من دائرة التفاوض؛ مما يدل على أن تحذيرات عريقات من أن الخطوة الثانية لإسرائيل استنادا لصفقة القرن ستمثل في ترسيم الحدود الشرقية للضفة، على اعتبار أن حسم مصير منطقة «الغور» يعني حسم مصير هذه الحدود، تحذيرات في مكانها.

ومن الواضح أن كلا من الأمريكيين والإسرائيليين قد صاغوا بنود «صفقة القرن» بحيث تقضي عمليا إلى مواصلة إسرائيل السيطرة على كل الضفة الغربية وليس فقط 10% كما تنص وثيقة عريقات لأول وهلة. ويتضح من وثيقة عريقات أن صفقة القرن تمنح إسرائيل وحدها التحكم في جدول انسحابها من الضفة الغربية، بحيث إن انسحاب جيش الاحتلال من أية بقعة في الضفة الغربية يتوقف على تقدير تل أبيب بأن السلطة قادرة على حفظ الأمن في هذه البقعة.

ومن الواضح أن طابع الموقف العربي الرسمي يمثل أحد أهم مركبات البيئة التي تسمح للإدارة الأمريكية بمواصلة مخططها الهادف إلى إملاء صفقة القرن. فمن أسف، فإن نظم الحكم العربية ليس فقط لا تحرك ساكنا إزاء المخطط الأمريكي لتصفية القضية الفلسطينية، بل إن هناك ما يدل على انخراط في محاولات لدفع الفلسطينيين للتعاون مع هذا المخطط.

لكن أخطر ما يمكن أن يصدر عن أية حكومة عربية يتمثل في المحاججة بأنه لا بديل عن الوساطة والتدخل الأمريكي في عملية التسوية، فقد يخشى أن هذا الموقف يمثل إضفاء شرعية عربية على الموقف الأمريكي الهادف لتصفية القضية الفلسطينية.



روسيا تُهدِّد بالانتقام عَسْكَرِيًّا من المُعارضة السُوريَّة لمُقاطعتها مُؤتمر الجِوار في سوتشي.. وأردوغان
يُعتبر أمريكا العدو الأكبر لتركيا التي تُريد تقسيم بلاده وتدميرها مثل العراق وسورية.. هل هي
"صَحوة" مُتأخِّرة؟ إليكم قراءةً جديدةً للتطوُّرات الخَطيرة للمشهد السوري

عبد الباري عطوان رأي اليوم 2018\1\29

قرار الهيئة العليا للمفاوضات المدعومة سُعوديًّا مقاطعة مُؤتمر الجِوار الذي دعت إليه القيادة الروسية في
مُنْتجع سوتشي، واتخاذ الأكراد في الشَّمال السُّوري الموقف نفسه بسبب الحرب التركيَّة في عِفرين، ليس
لهما إلا تفسير واحد، وهو أن الإدارة الأمريكيَّة اتَّخذت قرارًا "بتخريب" هذا المُؤتمر، وإفشاله، وإعادة إشعال
قَتيل الحرب في سورية مُجددًا اعتمادًا على قوَّات سورية الديمقراطية، وبعض "الصَّحوات" العربيَّة.
الذريعة الأمريكيَّة لبقاء القوَّات في سورية هو تجنُّب تكرار خطأ العراق، وعدم السَّماح لـ "الدولة الإسلاميَّة"
بالعودة مرَّة أُخرى "كقُوَّة إرهابيَّة"، ولكن العمود الفِكري للسياسة الأمريكيَّة هو إحياء مشروع التقسيم لكُل من
سورية وتركيا، والعودة إلى اتِّفاق "سيفر" عام 1920 الذي كان جوهره إقامة دولة كُرديَّة على أراضٍ
مُقتطعة من العراق وايران وسورية وتركيا تُشكِّل الوَطن القومي للأكراد، وهو الاتِّفاق الذي أجهضه كمال
أتاتورك.

بعد سبع سنوات من انخراط تركيا في المِصيدة الأمريكيَّة الغربيَّة في سورية، وتقديمها خدماتٍ لا تُقدَّر بثمن
لإنجاح المشروع الأمريكي "الخديعة" في زعزعة استقرار أمن جارتها الشرقيَّة الجنوبيَّة، وحليفاتها العربيَّة
السَّابِقة (سورية)، أبرزها تسهيل مُرور المُقاتلين والأسلحة والأموال القادمة من دُول الخليج، بدأت القيادة
التركيَّة المُمثَّلة في الرئيس رجب طيب أردوغان تُدرك أن السَّحر الأمريكي انقلب عليها دَمارًا وتقسيمًا.

إبراهيم كاراغول، الكاتب الرئيسي في صحيفة "يني شفق" المُقرَّبة جدًّا من الرئيس أردوغان وحزبه قال في
آخر مقالاته يوم أمس "أن أمريكا باتت تُشكِّل أكبر تهديد لتركيا، إنَّها دولة عدوَّة تتبنَّى خُطَّةً لتدمير تركيا
على غرار ما فعلته في العراق وسورية"، وطالب بإغلاق قاعدة "إنجريك" الجويَّة التي تستخدمها أمريكا
مِنصَّةً لدَعْم حزب العُمَّال الكُردستاني و"داعش".

الرئيس أردوغان واصل تهديداته اليَوْم بسحق "الإرهاب" على طُول حُدود بلاده الجنوبيَّة مع سورية، ومنع
إقامة قواعد أمريكيَّة إسرائيليَّة تُهدِّد أمن تركيا واستقرارها ووحدتها الوطنيَّة.



السؤال المطروح حالياً هو عما سيفعله الرئيس التركي في مواجهة هذا المخطط الأمريكي لتفتيت الوحدة الترابية لبلاد الذي بات يُجاهر به وإخطاره ويُعبئ الشعب التركي ضده.

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أن تهديدات الرئيس أردوغان بفتح جبهة منبج وتطهيرها من وحدات الحماية الشعبية الكرديّة لم تُطبّق عملياً حتى الآن، واقتحام المدينة قد يتأجل لأشهر وربما سنوات، لأن الولايات المتحدة رفضت سحب قواتها منها، على غرار ما فعلت روسيا في عفرين، لتسهيل مهمّة الجيش التركي المُعزّز بوحدات من الجيش السوري الحر، والأكثر من ذلك واصلت دعم الأكراد بمئات الشاحنات المحمّلة بالمدرّعات والمدفعية والذخيرة، واقتحام المدينة بات يعني مواجهةً عسكريّة مع أمريكا.

السلطات السوريّة تُراقب الموقف في عفرين ومنبج بحذر شديد، ولم تُقرّر بعد التدخّل في عفرين لمواجهة التوغّل العسكري التركي، ولكن البيان الصّادر اليوم (الأحد) عن اللقاء الذي تمّ بين الرئيس بشار الأسد وضيفه حسين جابري أنصاري، مُساعد وزير الخارجية، ربّما يُوحى بأن الانتظار السوري قد يكون اقتراب من نهايته عندما أكّد أن هذا اللقاء تناول "بحث مخاطر العدوان التركي المتواصل على الأراضي السوريّة، والجرائم التي يرتكبها في حق المواطنين السوريين، وكيفية مواجهة هذا العدوان ومنعه من تحقيق غاياته المتمثّلة في احتلال أراضٍ سوريّة ودعم التّنظيمات الإرهابيّة ونسف الجهود الرامية إلى إيجاد حلّ سلمي يُعيد الأمن والاستقرار إلى سورية".

القيادة السوريّة، مثلما يقول مُقرّبون منها، لا تتقّ بالرئيس أردوغان ولا تُطمئن لتحركاته، وفي المُقابل لا يُريد الرئيس التركي فتح قنوات اتّصالٍ علنيّة مع هذه القيادة، لأنّه ما زال يُراهن على حلفائه الإسلاميين السوريين، وإبقائهم إلى جانبه، ويتمسّك بأمل إسقاط الرئيس بشار الأسد.

وطالما استمرّ الرئيس أردوغان في رهاناته هذه التي لم تتحقّق طوال السّنوات السّبع الماضية بالتدخّل العسكري، وبدعم أمريكي أوروبي خليجي، فمن الصّعب تحقيقها الآن، بعد الانقلاب في الموقف الأمريكي ضد تركيا، وتفضيلها الخندق الكردي على الخندق التركي.

لا خيار أمام الرئيس أردوغان وهو "البراغماتي" غير الوقوف في المُعسكر المُقابل لـ "العدو" الأمريكي، الذي يضمّ إيران وروسيا وسورية، وبدرجة أقلّ العراق، لأن "السّكين الأمريكي وصل الى العظم التركي"، على حدّ وصفه في إحدى خطبه الأخيرة.



ليس هناك ما يُعيب الرئيس أردوغان إذا ما قرّر تغيير سياساته، والتّحالف مع "أعداء الأُمس" في مواجهة "أعداء اليَوْم"، أي الأمريكيّان الذين يُريدون تقسيم بلادهم وتدميرها، مثلما تقول الصّحيفة النّاطقة باسمه، ويبلّغ كتابها تعليماته، ويُعبّرون عن وجهة نظر حكومته ومصالحها.

الرئيس بوتين لن يسكت على محاولات تخريب مؤتمر سوتشي الذي دعا إليه ويتبناه كمنظومة بديلة لتتويج انتصاره العسكري، باتفاق سياسي في سورية، ولعلّ ما قاله الجنرال أليكسندر إيفانوف، المتحدّث باسم قاعدة حميميم العسكريّة الروسيّة "إن إعلان المعارضة السوريّة امتناعها عن حضور مؤتمر سوتشي سيكون له تبعات عديدة على الأرض.. وتأخر مسار العمليّة السياسيّة لن يكون من صالح المعارضة بأيّ شكلٍ من الأشكال"، مُضيفاً "بالطبع لا يزال لدينا الكثير من العمل للقضاء على التّنظيمات المتطرّفة في سورية".

هذه رسالة تهديد روسيّة واضحة للمعارضة السوريّة عنوانها الأبرز هو التّصعيد العسكري، والقيادة الروسيّة التي تدخلت عسكرياً، وخسرت أكثر من 80 عقيداً وجنرالاً وضابطاً في سورية لا يُمكن أن تُضحي بكلّ هذه الإنجازات التي حققتها تدخلها المُكلف مادياً وبشريّاً على مدى السّنوات الثّلاث الماضية مهما كلف الأمر.

الكُرّة الآن في ملعب الرئيس أردوغان وعليه أن يحسم خيارته بسُرعة وجديّة، إذا كان يُريد فعلاً الحفاظ على أمن تركيا واستقرارها ووحدتها الوطنيّة والترابيّة، ومنع إعادة التّاريخ إلى الوراء مئة عام، وإلى اتفريقيّة "سيفر" على وجه التّحديد، فوحدة الأراضي التركيّة، من وحدة الأراضي السوريّة والعراقيّة والإيرانيّة في إطار تعايشٍ ومساواةٍ وعدالةٍ اجتماعيّةٍ على أرضيّة ديمقراطيّة صلبة.. فهل يفعلها الرئيس أردوغان؟



مروان قبلان العربي الجديد 2018\1\29

مع انتهاء السنة الأولى من عهد إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تسود الأكاديمية الغربية ودوائر السياسة، خصوصا الأوروبية، حال من الوجوم والتوجس، مردّها الإحساس بوجود نقاط تماثل كبيرة بين الأوضاع التي يمر بها العالم اليوم وأوضاعه السياسية والاقتصادية التي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي (Deja vu). فقبل أكثر من ثمانية عقود، شهد العالم صعود قوى وأيديولوجيات قومية متطرّفة (الفاشية والنازية في أوروبا، والعسكرتاريا اليابانية في شرق آسيا) وعمّت حالة من عدم الاستقرار أجزاء واسعة من العالم، وتحولت الحرب الأهلية الإسبانية إلى أزمة دولية، استخدمتها القوى الكبرى ساحة تدريب وعرض لأفضل الأسلحة التي طورتها في حرب وكالة، انتهت بانتصار نظام سلطوي دموي (فرانكو). وفي الوقت نفسه، كان المد الديمقراطي ينحسر في أوروبا (بعد صعوده مع انهيار الإمبراطوريتين العثمانية والمجرية - النمساوية في الحرب العالمية الأولى، وظهور دول قومية على أنقاضهما في وسط أوروبا وشرقها والشرق الأوسط). إذ كان يجري تفريغ الممارسة الديمقراطية من مضمونها في عدد من الدول الأوروبية، فيما حوصرت ديمقراطيات أخرى بقوى وأيديولوجيات فاشية عنيفة. وقد ترافق ذلك مع صعود نزعات قومية اقتصادية وسياساتٍ حمائية داخل الدول الديمقراطية نفسها، نتيجة أوضاع اقتصادية صعبة، خصوصا في الولايات المتحدة، وذلك إثر انهيار بورصة نيويورك (وول ستريت) واندلاع الأزمة المالية العالمية الكبرى عام 1929، والتي أدت إلى تقويض حرية التجارة الدولية، وتقليص فرص التعاون بين القوى الديمقراطية لمواجهة صعود الفاشية. وفي العموم، كانت الديمقراطيات الغربية تعيش حالة من الضعف والبؤس الناجمة عن تحديات ومشكلات داخلية وخارجية متنوعة، أفرزت حالة من الاستسلام ورغبة في عدم المواجهة مع الخصم.

ومع تنامي الشكوك بوجود مؤامرة تنفذها "الاستبلاشمنت"، بقيادة نخب الساحل الشرقي، لدفع البلاد إلى التورط في صراعات القارة الأوروبية خدمة لمصالحها الاقتصادية الكبيرة، تنامت النزعات الشعبوية والانعزالية لدى الناخب الأميركي، وازداد رفضه أي محاولة لجر البلاد إلى لعب دور قيادي في الحفاظ على استقرار النظام الدولي الذي أنشأه مؤتمر فرساي بعد الحرب العالمية الأولى (1919).

مخاوف أوروبية



يخشى كثيرون من نخب أوروبا الأكاديمية والفكرية من أن هذا "الفيلم" يتكرر اليوم، ويحذرون من الاكتفاء بالمشاهدة، فالمد الليبرالي العالمي يمر الآن في أضعف حالاته منذ نهاية الحرب الباردة، ودول ديمقراطية كثيرة، بما فيها الأكثر عراقية، تعيش حالة أزمة، تبدو معها هشة، ضعيفة، ومنقسمة على ذاتها، تنتمي في دواخلها النزعات اليمينية والشعوبية. ولم يعد الحديث يقتصر هنا على مخاوف تتعلق بمستقبل الديمقراطية - الليبرالية في دول أوروبا الشرقية حديثة العهد بها، مثل بولندا وهنغاريا (المجر)، حيث سيطرت أخيراً أحزاب يمينية متطرّفة، بل عن دول عريقة في العالم الليبرالي الغربي من أصغرها (النمسا) إلى أكبرها (الولايات المتحدة). أما الحرب الأهلية التي تقوم مقام الحرب الأسبانية اليوم فتجري، برأي هؤلاء، في سورية التي تحولت ساحة تنافس إقليمي دولي، حيث تخاض واحدة من أعقد حروب الوكالة وأشرسها منذ الحرب الإسبانية (1936 - 1938). كل هذا يحدث فيما تتزايد الشكوك بشأن رغبة أميركا وقدرتها على القيام بدورها في الحفاظ على استقرار النظام الليبرالي الدولي، والتصدي للقوى السلطوية التي تحاول تقويضه، وفي مقدمتها روسيا والصين. الأسوأ أن السلطة في الولايات المتحدة تقع اليوم بيد رئيس شعبي، لديه هو نفسه ميول استبدادية ومتعاطف مع قواها في العالم، ومنخرط في صراع مرير مع "الإستبلاشمنت" في الوقت الذي يعيش فيه المجتمع الأميركي حالة تمزق وانقسام غير مسبوقة.

هل تسمح لنا هذه المقاربة باستنتاج أننا أمام انهيار محتمل للنظام الليبرالي الدولي القائم شبيه بالذي حصل أواخر ثلاثينات القرن الماضي، كما يتخوف بعض الأوروبيين؟ ربما! فالضغوط التي يتعرض لها هذا النظام (في أوروبا تحديداً) تكاد تكون غير مسبوقة، إذ تأتي من جهتين، إذا نُظر إلى المسألة من زاوية أيديولوجية، من خارجه ومن الداخل.

من الخارج، تسعى الدول اللاديمقراطية الكبرى (روسيا والصين)، وتدعمهما في ذلك قوى إقليمية متوسطة (مثل إيران)، لتغيير طبيعة النظام الدولي الذي أنشأته القوى الديمقراطية الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وقلب موازين القوى التي ما زالت تميل لصالحها حتى الآن على الأقل، مع استمرار هيمنة المؤسسات المالية والمصرفية والاقتصادية الغربية (مؤسسات بروتن وودز) والعسكرية (حلف الناتو).

أما من الداخل، فتتكفل إدارة ترامب بعملية الهدم لنظام ما عادت واشنطن ترى أنه يخدم مصالحها بالطريقة التي كان عليها، ولذلك لا ترى مشكلة في تقويضه، أو على الأقل، لا تبالي بمحاولات الآخرين تقويضه. لهذا السبب، ترتعد فرائص الأوروبيين من سياسات الرئيس ترامب، القائمة على شعار "أميركا أولاً"، وإعلاء



المكاسب المادية والتجارية على الاعتبارات الاستراتيجية الكبرى، والتي تؤدي إلى النتائج نفسها التي يسعى إليها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أي تفويض أسس النظام الليبرالي العالمي. فالرئيس ترامب، ومن ورائه تيار شعبي قومي انعزالي لا يستهان بحجمه في الولايات المتحدة، يرى أن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية الاقتصادية والتجارية والأمنية ما عادت تناسبه، أو تحقق المصالح الأميركية كما يجب، فدافع الضرائب الأميركي، برأيه، يتكفل بدفع تكاليف حماية حلفائه الذين يحظون، لهذا السبب، بمزايا صحية وتعليمية ومعيشية، لا يحظى هو بها (تدفع الولايات المتحدة 73% من ميزانية "الناو"، فيما خمس الأميركيين غير قادرين على تأمين وجباتهم الغذائية اليومية). بالنسبة إلى ترامب، لن يُقبل راكب مجاني في قاطرته بعد اليوم، ومن لا يدفع لن يحظى بالحماية. وفي هذا تفويض لأحد أهم المبادئ التي قام عليها النظام الليبرالي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، أي مبدأ الأمن الجماعي (الواحد لكل والكل للواحد). إدارة ترامب ظهره لحلف الناو، أو تهديده بذلك، يدفع الأوروبيين إلى البحث عن بدائل، ما حدا بهم، في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إلى إعلان قيام جيش أوروبي بقيادة ألمانية أطلقوا عليه اسم (permanent structured cooperation-Pesco)، في محاولة منهم لزيادة الاعتماد على الذات، لمواجهة سياسات روسيا العدائية، ومخاوف من تلوُّ واشنطن في الدفاع عنهم، إذا استدعت الحاجة.

أما التجارة الحرة، وهي الركن الثاني الذي قام عليه النظام الليبرالي العالمي، فيرى ترامب وقاعدته الانتخابية أنها تدمر الاقتصاد والمجتمع الأميركي، وتتركه ليس فقط عاطلاً عن العمل، بل مستهلكاً لبضائع الآخرين، ومساهمًا في إيجاد فرص عمل لهم. وفي ظل عجز تجاري أميركي بلغ 502 مليار دولار في العام 2016 و745 مليار دولار في 2015، ذهبت إدارة ترامب باتجاه سياساتٍ حمائيةٍ بدأتها من خلال فرض رسوم وضرائب باهظة على الواردات من الدول التي تعاني من عجز تجاري كبير معها، وهي على التوالي الصين وألمانيا والمكسيك، كما انسحبت من بعض اتفاقات التجارة الحرة الثنائية أو المتعددة الأطراف (19 اتفاقية)، وهدّدت بالانسحاب من بعضها الآخر، إذا لم تتم إعادة التفاوض عليها. هذه السياسات التي تقوّض مبدأ التجارة الحرة سيكون لها تداعيات كبيرة على بنية النظام الليبرالي الدولي، كما أنها ستترك آثاراً عميقة على أكبر الاقتصادات في العالم، فالسياسات الحمائية تحدّ من النمو في الدول التي تعتمد على التصدير، وتتسبب في إغلاق المصانع، وفقدان الوظائف وصعود الشعبوية والنزعات القومية من نمط ما نشهده اليوم في أكثر دول أوروبا. ويترجم ذلك بوصول أحزاب تعكس هذا المزاج الشعبي القلق إلى



السلطة، ويدعو أكثرها إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، والانغلاق على الذات، ما يؤدي إلى تفكيك هذا الكيان الفوق - قومي، وعودة النزاعات إلى القارة العجوز، مع انهيار مبدئي الأمن الجماعي والأسواق المفتوحة، وقيام كل دولة بالبحث عن أمنها وازدهارها بشكل فردي، وهذا تماماً ما يريده الرئيس بوتين. يشعر الأوروبيون اليوم أنهم محاصرون جيوسياسياً بقوتين كبيرتين تسعيان، كل منهما لأسبابها، إلى تفكيك نظامهم الديمقراطي الليبرالي الذي أخرجهم من جحيم قرون من التنافس والتناحر، روسيا التي تضغط عليهم من الشرق والولايات المتحدة، بقيادة ترامب، التي تضغط عليهم من الغرب. لذلك تجدهم في حالة من الذعر الشديد، وهم يحاولون فعل شيء تجاه التحدي الأكبر الذي يواجههم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن قدرتهم على النجاح تبدو محدودة، بسبب انقساماتهم، وحساباتهم الانتخابية الصغيرة، وانسياقهم وراء إرضاء ناخبٍ قصير النظر، وغير مهتم بما يجري وراء الحدود، ولا يبذل أحد جهداً في تثقيفه بالمخاطر الكبرى التي تنتظره.

الخطأ في سورية

سوف يدرك الأوروبيون، وأنصار الديمقراطية - الليبرالية في العالم، متأخرين كعادتهم، حجم الخطأ الذي ارتكبه في سورية، عندما تركوها تسقط بيد القوى غير الديمقراطية (روسيا وإيران والصين)، ووقفوا يتفرجون من دون اهتمام كبير بنتائج الصراع الدائر فيها، إلا من بوابة أنها منبع لاجئين وإرهابيين. وإذا كانت سورية تؤدي، برأي هؤلاء، الدور الذي أدته الحرب الأهلية الإسبانية في ثلاثينيات القرن الماضي باتجاه إسهامها في تغيير بنية النظام الدولي الذي نشأ في ما بين الحربين، فقد كان الأجدر اتباع استراتيجية أكثر فاعلية للحيلولة دون انتصار قوى الهدم في هذا النظام. وفيما ساهمت سورية في إنتاج معسكر دولي، يضم قوى الاستبداد على امتداد العالم، رصت صفوفها جميعاً وراء هدف هزيمة فكرة الحرية، لم نجد، في المقابل، للديمقراطيين عزمًا، إذ وقفت قواهم مترددة عاجزة وهشة، تبحث عن مصالح آنية وذاتية، زادهاء سوءاً وصول اليمين الشعبوي إلى قيادة المعسكر الليبرالي الغربي وهو ينادي بـ "أميركا أولاً".

بات واضحاً أن نتيجة الصراع في سورية ستؤدي دوراً مهماً في تحديد مصير النظام الدولي القائم منذ نهاية الحرب الباردة، فإذا انتصرت قوى الاستبداد في هذه المعركة، فالأرجح أن التداخيات على النظام الليبرالي العالمي سوف تكون كبيرة وخطيرة، وسنذهب حتماً نحو سيطرة أكبر لروسيا والصين وإيران



وشركائهم، ومن يظن أنه في منأى عن تداعيات ذلك، فهو لا شك غافل أو متغافل أو جاهل مثل دونالد ترامب.



سامر خير أحمد العربي الجديد 2018\1\29

يرى الباحث الصيني، ليو شين لو، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بكين للدراسات الأجنبية، أن لدى الدول الكبرى مصالح مهمة في العالم العربي، ترتبط بالدور السياسي وأمن الطاقة والتنمية الاقتصادية الخاصة بها. وحيث أن القوة الناعمة باتت اليوم مجالاً تتنافس فيه الدول الكبرى، فإن الدول العربية تحتل مكانة مهمة بالنسبة للصين، لمواجهة المنافسة الدولية والتحديات الكبيرة في مسيرة تنميتها.

ويعتقد ليو، في كتابه غير المنشور بعد، وغير المسبوق في موضوعه، واسمه "دبلوماسية القوة الناعمة.. مفتاح لفهم العلاقة الصينية العربية"، أن الصين قد تكون أملاً للدول العربية لتغيير الوضع غير العادل بالنسبة لها في موازين القوى في المنظمات الدولية، لأن الصين، بصفتها قوة صاعدة ودولة كبيرة مسؤولة، مستعدة لتقديم المساعدة والدعم للعرب، انطلاقاً من أن مشاركة الصين في المنظمات الدولية، ودورها الإيجابي فيها، تزيد القوة الناعمة لها، وتؤثر إيجابياً على جاذبيتها تجاه الدول الأخرى، وخصوصاً الدول النامية، كالدول العربية.

ويضيف الكاتب الصيني، في بحثه النابه، أن مزايا سياسة الصين الخارجية تجاه العالم العربي، قبل تطبيقها سياسة الإصلاح والانفتاح اعتباراً من العام 1978، كانت تنحصر في تقديم الدعم السياسي للدول العربية في قضاياها الدولية كالقضية الفلسطينية، وتقديم بعض المساعدات الاقتصادية لها، على الرغم من ظروف الصين الصعبة وقدرتها المالية المحدودة، في ذلك الوقت. ومن ذلك أن الصين تبرعت خلال حرب العام 1956، بما قيمته 20 مليون فرنك سويسري لمصر مساعدة مالية؛ ثم قدمت خلال حرب 1967، ما مقداره 150 ألف طن من القمح لمصر و 10 ملايين دولار؛ أما خلال حرب العام 1973، فقدت الصين 100 ألف طن من القمح و 10 ملايين دولار وحجماً كبيراً من الأسلحة. أما بعد العام 1978 وانطلاق نهضة الصين الحديثة، فقد أضيفت إلى ذلك النوع من العلاقات صلات تمس تعميق التعاون في مجالات التنمية، في مختلف تجلياتها الاقتصادية والثقافية والتعليمية.

وفي مجال القوة الناعمة، وهي الموضوع الجديد مثار الاهتمام هنا، فيقرّ الباحث الصيني أنها ليست مفهوماً يتفق الخبراء على مضامينه، لكن المتفق عليه أن الإعلام والثقافة يمثلان المحور الرئيسي لهذه القوة. هنا، يرى الباحث أنه، على الرغم من اهتمام الصين بالثقافة، إلا أن قوتها الناعمة الثقافية، مثل



الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية وانتشار اللغة، ما تزال محدودة، وتأثيرها الثقافي ما زال يقتصر على الدول المجاورة لها، مثل اليابان وكوريا ودول جنوب شرقي آسيا، أما تأثيرها الثقافي في المناطق الأخرى، وخصوصاً في العالم العربي، فمحدود.

على صعيد الإعلام، معلوم أن أحد أهم أسباب ضعف أي إعلام، سوى الأميركي والغربي، أن وسائل الإعلام الغربية هي التي تسيطر على ساحة الإعلام في العالم، ما جعلها مصدراً رئيسياً للعرب لمعرفة الصين. لكن الشكوى من الغرب، يقول الباحث، لا فائدة منه، ولا بد للصين من تطوير إعلامها، ورفع قدراتها في هذا المجال، ذلك أن الصين اكتشفت، في السنوات الأخيرة، وخصوصاً بعد استضافتها دورة الألعاب الأولمبية، العام 2008، أن عدداً غير قليل من دول العالم لا تكن لها مشاعر طيبة. ما يعني أن صورة الصين لدى تلك الدول تختلف عما تتوقعه هي اختلافاً كبيراً. لكن الصين، على الرغم من ثقافتها إلى هذه المسألة، واستحداثها على سبيل المثال قنوات تلفزيونية فضائية، ووسائل إعلامية أخرى، تبث بلغات العالم المختلفة، منها العربية، ما تزال تواجه تحديات كثيرة في مجال الإعلام الموجه إلى العالم العربي، والمقبول شعبياً من العرب.

يبقى أن المفتاح الأساسي لتكريس القوة الناعمة يكمن في مساعدة الدول العربية، خصوصاً غير الغنية منها، على دفع عجلة التنمية، لأن قضايا شائكة كثيرة في الشرق الأوسط ظهرت وتطورت بسبب التنمية غير المتوازنة بين الدول والفئات المجتمعية المختلفة، كما تبين في ثورات الربيع العربي. والمؤكد أن هذه المسألة، فضلاً عن توفير مظلة للتوازن السياسي في المحافل الدولية، بالنسبة للقضايا العربية، هي فقط ما يمكن أن يجعل للصين مكانة حقيقية عميقة لدى الشعوب العربية.

تم بحمد الله

